الأنباء
الاثنين 15 ديسمبر 2014

محقق سابق: أساليب التعذيب غير فعالة في الحصول على معلومات دقيقة

تداعيات تقرير CIA تتواصل: تعذيب مساعد لبن لادن 400 ساعة متواصلة.. وشركة طب نفسي نالت 80 مليون دولار

أميركية تكمم فمها خلال تظاهرة تحت عنوان «العدالة للجميع» في واشنطن أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: استمرت تداعيات التقرير الصادر عن الكونغرس حول أساليب التحقيق المشددة التي طبقتها وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووصلت إلى حد التعذيب لسجناء من القاعدة والتنظيمات المتشددة، فأكد خبراء أن معظم المعلومات الحساسة قدمت قبل التعذيب، مستنكرين في الوقت نفسه ما كشفه التقرير عن حصول شركة طب نفسي على ملايين الدولارات.

وقال نائب رئيس مجموعة سوفان، روبرت ماك فادن، وهو محقق سابق لدى أجهزة الاستخبارات وخبير بشؤون الإرهاب، في مقابلة مع CNN، إنه من الواجب النظر فيما كشفه التقرير عن أبوزبيدة، أحد المساعدين المقربين من زعيم تنظيم القاعدة الراحل، أسامة بن لادن، الذي تعرض لتعذيب متواصل استمر 17 يوما، حتى أن CIA أعدت خططا للتخلص من جثته عبر إحراقها في حال موته خلال التحقيق.

وعلق ماك فادن بالقول: «أساليب التعذيب هذه غير فعالة في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، وما كشفه التقرير أن المعلومات الدقيقة والموثوقة التي قدمها أبوزبيدة إنما قدمها خلال الفترة التي خضع فيها لتحقيق تقليدي قبل إدخال أساليب التحقيق المشددة».

كما استنكر خبرا كشفه التقرير عن وجود طبيبين متخصصين بالطب النفسي أسسا شركة حصلت على تمويل بقيمة 80 مليون دولار قدما عبرها خدمات استشارية لـ CIA رغم جهلهما التام بأصول الاستجواب أو العمليات الأمنية أو طريقة عمل تنظيم القاعدة وأساليب مكافحة الإرهاب.

وعلق بوب باير، العميل السابق لدى «CIA» ومحلل الشؤون الأمنية: «لقد عملت طوال عقدين من الزمن على التحقيق مع الناس بتهم على صلة بالإرهاب، هذا كان عملي، وكان الأمر الأهم هو أن أعرف طبيعة الأمر الذي أحقق فيه كي أتمكن من معرفة ما إذا كان الموقوف يقول الصدق أم يكذب».

وختم بالقول: «لذلك أرى أنه من المهين أن تحصل شركة مثل هذه على 80 مليون دولار دون أن تتولى التحقيق مع أحد ودون أن تكون لديها الخبرات الضرورية».

البرلمان البريطاني يطلب من الشيوخ الأميركي مواد محذوفة من التقرير

الى ذلك، أكد مسؤول برلماني بريطاني رفيع امس انه تقدم بطلب رسمي الى مجلس الشيوخ الأميركي للكشف عن مدى تورط الاستخبارات البريطانية في عمليات التعذيب غير القانونية التي نفذتها وكالة الاستخبارات الأميركية (سي اي ايه) بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

وذكر رئيس لجنة الأمن والاستخبارات بمجلس العموم السير مالكولم ريفكايند في تصريحات صحافية انه طلب من لجنة مجلس الشيوخ التي أعدت تقريرا عن تجاوزات الاستخبارات الأميركية الكشف عن المواد التي طلبت الحكومة البريطانية حذفها من التقرير حول الدور الذي لعبته في استجواب المتهمين بقضايا إرهابية.

وجاء هذا القرار بعد اعتراف مسؤول برئاسة الوزراء البريطانية قبل ايام بأن عددا من الاجزاء تم حذفها من تقرير مجلس الشيوخ الأميركي بناء على طلب بريطاني لأسباب تتعلق بالأمن القومي للمملكة المتحدة، لكنه شدد على ان تلك الاجزاء لا تتعلق بعمليات تعذيب او سوء معاملة.

وحذر ريفكايند، الذي عمل وزيرا للخارجية في عهد رئيس الوزراء جون ميجور، من ان مشاركة عملاء بريطانيين في عمليات تعذيب بجانب نظرائهم الأميركيين سيعني تورط بريطانيا في اعمال مخالفة للقوانين والاجرءات المعتمدة، مضيفا ان مثل هذه الحقائق ان ثبتت يجب ان تكشف للرأي العام.

غير انه ذكر ان حصول لجنته على المواد والتقارير المحذوفة يظل قرارا بيد الادارة الأميركية وليس مجلس الشيوخ، مضيفا انه بصدد اتخاذ جميع الخطوات الرسمية والبروتوكولية بهدف الحصول على التقارير المعنية.

وبشأن ما إذا كان يتوقع ان تستجيب الولايات المتحدة لطلبه، قال السير ريفكايند إنه «لن يقول بأنه واثق من ذلك».

أنقرة تصعّد حملتها على «الكيان الموازي» وتعتقل رئيس تحرير صحيفة زمان ورئيس قناة سمانيولو

عواصم ـ وكالات: صعدت السلطات التركية أمس حملتها على مابات يعرف بـ«الكيان الموازي» الذي يتبع لفتح الله غولن الحليف السابق والعدو الحالي الرئيس رجب طيب اردوغان، وشنت حملة اعتقالات على وسائل إعلام ورجال شرطة وإعلاميين بتهمة الانتماء الى ما يسمي بـ«الكيان الموازي» الذي تتهمه الحكومة التركية بالتغلغل في سلكي القضاء والأمن للسيطرة على مفاصل البلاد. وبلغ عدد المعتقلين من أنصار رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة نحو 25 شخصا في عمليات في نحو 13 مدينة بأنحاء متفرقة من البلاد.

ومن ابرز المعتقلين رئيس تحرير صحيفة زمان التركية الواسعة الانتشار. وداهمت الشرطة مقار صحيفة زمان مرة ثانية بعد ظهر أمس واعتقلت اكرم دومنلي أثناء تجمع حاشد أمام الصحيفة للاحتجاج على حملات الاعتقال. بعد أن حال الحشد دون توقيف اي من العاملين في الصحيفة خلال المداهمة الاولى في صباح أمس.

وهتف حشد أمام مكاتب صحيفة زمان في اسطنبول «لا يمكن إسكات الصحافة الحرة» في حين ألقى دومنلي رئيس تحرير الصحيفة كلمة أمامهم متحديا الشرطة بأن تعتقله.

وقال «الشخص الذي ينبغي اعتقاله ينتظر هنا. فلتأتوا رجاء وتعتقلوني. فأنا في انتظاركم هنا».

وتمثل مداهمة الشرطة لصحيفة «زمان» وقناة «سمانيولو» التلفزيونية تصعيدا في معركة اردوغان مع غولن حليفه السابق والذي دخل في صراع مفتوح معه منذ تحقيق في الفساد استهدف الدائرة المقربة من الرئيس التركي قبل عام.

وذكرت تقارير اعلامية أن مذكرات اعتقال صدرت بحق 32 شخصا وقالت قناة الخبر التلفزيونية التركية إن 23 شخصا اعتقلوا في مداهمات بأنحاء متفرقة من البلاد بينهم قائدان سابقان في الشرطة. ومن بين المعتقلين رئيس قناة سمانيولو ومنتج تلفزيوني ومخرج وكتاب سيناريو.

وقال بولنت كينيس رئيس تحرير صحيفة توداي زمان الناطقة بالانجليزية لرويترز إن الشرطة قدمت لهم وثائق تشير إلي اتهام «بتشكيل عصابة لمحاولة النيل من سيادة الدولة».

ووصف كمال كيليشدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي العمليات بأنها جزء من «عملية انقلاب» وقال للصحافيين إن حزبه يقف في صف الضحية أيا كانت.

الكونغرس الأميركي يقر قانون العقوبات على روسيا

واشنطن ـ أ.ف.ب: أقر الكونغرس الأميركي بشكل نهائي أمس الأول القانون الذي يسمح بفرض عقوبات جديدة على روسيا وزيادة المساعدات العسكرية الى أوكرانيا بما في ذلك الأسلحة القاتلة التي يرفض الرئيس الأميركي باراك أوباما حتى الآن تسليمها إلى كييف.

وكان المشرعون الأميركيون تبنوا بالإجماع الجمعة النص الذي يحمل عنوان «قانون دعم الحرية في أوكرانيا» في مجلسي الشيوخ والنواب. لكن طرحه مجددا في مجلس الشيوخ كان مطلوبا لأسباب تتعلق بالإجراءات البرلمانية وهذا ما جرى مساء أمس الأول.

ويفترض أن ينتقل النص الآن إلى الرئيس أوباما الذي سيوقعه أو يعطله. ولم يكشف البيت الأبيض موقفه لكن الرئيس الأميركي صرح مؤخرا بأن فرض عقوبات أميركية إضافية من دون تنسيق مع الاتحاد الأوروبي «غير مجد».

وأصبح تسليم أسلحة أميركية إلى أوكرانيا ممكنا قانونيا لكن قرارا يعود إلي الرئيس الأميركي الذي يعارض ذلك حتى الآن ووافق على تقديم مساعدات غير قاتلة من رادارات وآليات ومعدات لإزالة الألغام وللرؤية الليلية وسترات واقية من الرصاص.

ويترك القانون للرئيس القرار الأخير بشأن نوع المعدات التي سترسل الى أوكرانيا، لكن البرلمانيين ينوون ممارسة أكبر قدر من الضغط السياسي على أوباما ليوافق على طلب تسليح كييف. وقد سمحوا بتخصيص 350 مليون دولار على ثلاث سنوات لتحقيق هذا الهدف.

وقال السيناتور الجمهوري جون ماكين: «سنواصل الضغط والامتناع عن إرسال أسلحة لهم ليدافعوا عن أنفسهم.. أمر مشين وفضيحة».

من جهة أخرى، يطلب القانون من الرئيس الاميركي فرض عقوبات مشددة على قطاع الدفاع الروسي (بما في ذلك المنتجون وتجار الأسلحة) الذي ينقل معدات دفاعية الى سورية وأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا. ويرى المشرعون الاميركيون أن ذلك يساهم في زعزعة استقرار هذه الدول، وتضمن القانون الشركة الروسية الحكومية روسبورونيكسبورت بالاسم.

وفي قطاع الطاقة، يسمح القانون بفرض عقوبات خصوصا على المجموعة الروسية العملاقة غازبروم في حال خفضها شحنات الغاز لأوكرانيا أو لأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

وتشمل الإجراءات التي يمكن ان تتخذ عقوبات مالية ومصرفية وتجارية ومنع الكيانات المستهدفة او التي تعقد صفقات معها، من دخول الاراضي الاميركية. لكن تطبيق هذه الاجراءات عائد الى ادارة اوباما التي تملك حق تعطيلها لاسباب تتعلق بمصلحة الامن القومي.

تقرير إخباري

الأحد المقبل.. تونس على موعد مع معركة الحسم في انتخابات الرئاسة بين السبسي والمرزوقي

تونس ـ الأناضول: يعيش التونسيون هذا الأسبوع حالة ترقب شديد في انتظار ما ستفرزه جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية الأحد المقبل التي ستحسم السباق على قصر قرطاج الرئاسي بين كل من: المنصف المرزوقي، الرئيس الحالي والمرشح المستقل، والباجي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس (وسط)، الفائز بالانتخابات التشريعية الاخيرة.

وأسفرت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها 27 مرشحا الشهر الماضي عن تأهل السبسي بحصوله على 39,46٪ من الأصوات، والمرزوقي بحصوله على 33,43٪ للدور الثاني، بفارق لا يتجاوز 6٪، مما يزيد من حدة المنافسة في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

وتعد الانتخابات الرئاسية المرحلة الأخيرة من «الفترة الانتقالية» التالية لثورة يناير 2011 التي أطاحت بنظام حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وشهدت تلك الفترة انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 الذي وضع دستورا جديدا للبلاد مطلع العام الحالي، ثم انتخابات تشريعية، الشهر الماضي، ينتظر أن تسفر عنها مطلع العام المقبل حكومة ائتلافية منبثقة من أغلبية برلمانية بقيادة حزب نداء تونس.

ومع انتهاء هذه الفترة، تقف تونس على أعتاب ما يمكن تسميته بـ «الجمهورية الثانية» بالنظر إلى أن نظام الحكم في «الجمهورية الأولى» في عهدي الراحل الحبيب بورقيبة وبن علي، كان أحادي الطابع خلافا للتعددية السياسية التي تم إقرارها بعد ثورة 2011.

وحكم الحبيب بورقيبة (1957 ـ 1987) تونس ثم زين العابدين بن علي (1987 ـ 2011) ليحل محله في الفترة الانتقالية كل من محمد الغنوشي (لمدة 24 ساعة في 15 يناير 2011) يليه فؤاد المبزع (يناير 2011 إلى حدود ديسمبر 2011) ثم الرئيس الحالي محمد المنصف المرزوقي (2012 ـ 2014).

وسيتولى الرئيس المنتخب القادم الحكم لمدة 5 سنوات وفقا للفصل 75 من الدستور التونسي الجديد الذي نص أيضا على أنه «لا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين، متصلتين أو منفصلتين (أي إجمالا 10 سنوات)». وفي حالة الاستقالة، تعتبر تلك المدة «مدة رئاسية كاملة».

ويحظى الباجي قائد السبسي بحافز معنوي بعد فوزه بالمرتبة الأولى في الدور الأول من الرئاسيات، كما نال حزبه أكبر عدد من المقاعد (86 مقعدا بنسبة حوالي 40٪ من مقاعد البرلمان الـ 217) في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا ان مناصري المرزوقي يرون أيضا ان فرص فوزه قائمة بعد نجاحه في التأهل للدور الثاني والحاسم من هذا الاستحقاق في وقت كانت قد ذهبت فيه بعض الاستطلاعات إلى توقع نجاح السبسي من الدور الاول وحصوله على أكثر من 50٪ من الأصوات.

ودعي قرابة 5,3 ملايين ناخب تونسي للتوجه لمراكز الاقتراع بدءا من الثامنة من صباح الاحد (7 بتوقيت غرينتش) وحتى السادسة مساء (17 بتوقيت غرينتش) للإدلاء بأصواتهم في هذا الاستحقاق الذي يأتي ضمن أول انتخابات رئاسية «ديموقراطية» من نوعها في تاريخ تونس الحديث، كما يجمع العديد من المتابعين للشأن التونسي، حيث ترى العديد من المنظمات الحقوقية الداخلية والخارجية أن الانتخابات التي جرت بالأخص في زمن الرئيس السابق زين العابدين بن علي، لم تكن نزيهة ولم تعكس تعددية سياسية حقيقية، ويتوزع الناخبون التونسيون على 33 دائرة انتخابية تضم إجمالا أكثر من 10 آلاف مكتب اقتراع، منها 27 دائرة في 24 محافظة تونسية و6 بالخارج.

ويبدأ الناخبون المقيمون بالخارج التصويت، يوم الجمعة حتى الأحد، لمدة ثلاثة أيام، ويقدر عددهم بحوالي 380 ألفا في 45 دولة موزعين على 387 مكتب اقتراع، وتتصدر فرنسا الدول التي توجد فيها أكبر نسبة من الناخبين التونسيين بالخارج (53٪) أي أكثر من النصف.

وفي إطار النظام الرئاسي ـ البرلماني المختلط الذي اعتمده دستور تونس الجديد، ستكون للرئيس المقبل الصلاحيات التالية التي نصت عليها المادتان 72 و77 من الدستور التونسي «يمثل رمز وحدة الدولة ويضمن استقلالها واستمراريتها ويسهر على احترام الدستور، ويمثل الدولة ويختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة».

كما منح الدستور له صلاحيات حل مجلس نواب الشعب وفق شروط وظروف محددة، من أهمها، في حال عدم نيل الحكومة ثقة البرلمان، وكذلك صلاحية الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة، وترؤس مجلس الأمن القومي والقيادة العليا للقوات المسلحة، وإعلان الحرب وإبرام السلم وإرسال قوات للخارج بعد موافقة «مجلس نواب الشعب» (البرلمان).

وانطلقت الحملة الانتخابية للرئاسيات يوم الثلاثاء الماضي 9 ديسمبر على ان تنتهي يوم الجمعة المقبل 19 ديسمبر.

وخيم جو من التوتر مع انطلاق الحملة للانتخابية للمرشحين، بدأت بتصريحات حادة أطلقها المرشح المستقل المنصف المرزوقي ينبه فيها من «عمليات تزوير» قد تطول جولة الإعادة وهو ما اعتبره حزب منافسه قائد السبسي «تهديدا للأمن والسلم الاجتماعيين» ومحاولة مسبقة للتأثير على النتائج.

وقبيل الحملة، أدلى السبسي من جانبه بتصريح اعتبر فيه أن المرزوقي حظي في الدور الاول من الانتخابات بدعم التيار السلفي الجهادي الذي يتبنى العنف، وهو ما أثار فعاليات احتجاجية لعدد من مؤيدي المرزوقي رأوا في هذا التصريح محاولة لتشويه صورته و«تخويف» الناخبين من توجهاته.

وفي ضوء فوز حزبه (نداء تونس) بأكثرية المقاعد في التشريعيات الأخيرة، حرص السبسي أكثر من مرة في حملته الانتخابية الجارية على التأكيد على أن حزبه لا يسعى لاحتكار السلطة بالجمع بين الحكومة والرئاسة، وأنه لن يحكم منفردا، فيما يقدم المرزوقي نفسه للتونسيين على أنه يمثل أكبر ضمانة لاستمرار مكاسب ثورة 2011 التي اطاحت بديكتاتورية بن علي، ويعتبر ان فوز السبسي، الذي شغل عدة مناصب وزارية وسياسية مهمة في عهدي بورقيبة وبن علي، سيعيد تونس إلى «نقطة الصفر»، وسيلغي مكاسب الثورة ويعيد «النظام القديم» للحكم.

ورسميا، تقف «حركة النهضة» (توجه إسلامي)، ثاني أكبر كتلة في البرلمان المنتخب (69 مقعدا)، على الحياد بين السبسي والمرزوقي.

وفي ضوء قرار الحركة بعدم الدفع بمرشح رئاسي لها حرصا على التوافق الوطني وعدم احتكار السلطة، فقد تركت لمرشحيها حرية الاختيار، إلا ان مسؤولي حركة «نداء تونس» وحلفاءهم مثل «الجبهة الشعبية»، يبدون قناعة بأن مناصري النهضة يؤيدون المرزوقي، وهو ما يتجلى بالفعل في التعليقات التي ينشرها شباب الحركة على مواقع التواصل الاجتماعي حيث تحمل، منذ الدور الأول للرئاسيات، دعوات صريحة لانتخابه.

من جانبه، أعلن «الاتحاد الوطني الحر» (ليبرالي) ثالث كتلة برلمانية بزعامة سليم الرياحي، تأييده للسبسي، فيما أعلنت الجبهة الشعبية (تحالف من أحزاب يسارية) رابع كتلة برلمانية بزعامة حمة الهمامي، عدم دعمها للمرزوقي وتأييدها للسبسي شريطة إعلان برنامجه «بشكل واضح».

وأقرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ثلاثة تدابير للحيلولة دون عودة الخطابات الحادة والمتشنجة أو المشككة في نزاهة الانتخابات تتمثل في دعوة المترشحين الاثنين للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الى «احترام مبادئ الحملة الانتخابية»، وتوجيه «تنبيه» للمترشح الذي شكك في نزاهة الانتخابات (المرزوقي)، وإحالة كل مرتكب لجريمة انتخابية على النيابة العمومية، كتوظيف دور العبادة للدعاية الانتخابية أو الادعاء بالباطل بوجود تزوير في الانتخابات.

وناهزت نسبة المشاركة الإجمالية في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 63٪ رسميا فيما بلغت نسبة الاقبال في الانتخابات البرلمانية التي سبقتها 69٪.

وتمثل فئة الشباب اكبر نسبة من المسجلين للانتخابات (حوالي 63٪) غير أن هذه الفئة واصلت عزوفها على صناديق الاقتراع في الدور الأول من الرئاسيات مثلما فعلت في التشريعيات، وهو ما علله مراقبون بقناعة هؤلاء المقاطعين بـ «عدم تحقيق أهداف الثورة للآن وأولها خلق مواطن شغل والتقليص من نسب البطالة».

في المقابل، ينتظر ان تسجل الانتخابات الرئاسية المقبلة رقما قياسيا من حيث عدد المراقبين والملاحظين لعملية الاقتراع، حيث يشارك نحو 77 ألف ما بين مراقبين وملاحظين، منهم 50 ألف تابعين للمرشحين الاثنين في رصد عملية الاقتراع في تونس والخارج، وفقا لما أفادت به عضو الهيئة العليا للانتخابات لمياء الزرقوني.

ومن بين هؤلاء أيضا ملاحظون تابعون لمؤسسات اقليمية ودولية ومنظمات حقوقية غربية على غرار الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومركز جيمي كارتر الأميركي.

ومن المنتظر أن تجند كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ما يناهز الـ 80 ألف عنصر لتأمين سير جولة الإعادة مثلما فعلت في الدور الأول.

ووفقا للقانون الانتخابي المعتمد في مايو 2014 من الجمعية التأسيسية، فإنه يلزم للفائز الحصول على الأقل على 50٪ + 1 من الأصوات، وان تساوى المرشحان في عدد الأصوات يعتمد مباشرة الأكبر سنا ويعلن رئيسا للجمهورية، وسيكون في هذه الحالة الأخيرة السبسي هو الفائز (88 عاما) وليس المرزوقي (69 عاما). وينتظر ان تعلن رسميا النتائج الكاملة للانتخابات في موعد اقصاه يومان من عملية الاقتراع.